

على الوجودان والاضلاع يثبت لصحة ما ذكره لاجل الوجود المكسور نفسه والباقي من بعض
الكسرة وما سئل بها من المسألة المذكورة شرع في البيا بعد وهو السبب من اسباب الامالة والاطراف
هذا نفسه ان البيا اذا تفرقت الامالة ايا كانت فعل الالف وهو على وجهي الوجودان يكون حديث
ان يكون للفتح الياء عليها لسيماي وما بينهما ان يكون الفاصلة بينهما فتحكي واية ساكنة كشيء ان من الغيبة
غير ضرورة الوجود والعيبة فان قلت ان البيا تفرقة الامالة من الالف او بعضها فتكون كغاي
بالاضاق وتكون تفرقة الالف الفاصلة بين اليا والضمير ايضا بالاضاق كجوان نفسه والحدود نفسه
ان الامالة موافق فيها ما يكون الامالة ان التفرقة العتيق ومنها ما يكون بالضمير او اراء المصنف ارجو ما
ما هو الاقرب كما ان البيا تفرقة الامالة على طريق الالف من هذه الصفة المذكورة واداءت حديثا صحيح ان يقال
ان البيا الامان ان يكون فعل الالف او بعضها فان كان فعل الالف في الالف اما ان يكون ضميرها كما جاز ان كان
كسبان ما لا تفرقة الالف ايضا كما جاز ان يكون ضميرها اما ان يكون ضميرها اما ان يكون ضميرها اما ان يكون ضميرها
كان نحو جازت الالف بالالف ايضا كما جاز ان يكون ضميرها اما ان يكون ضميرها اما ان يكون ضميرها اما ان يكون ضميرها
وان كانت الفاصلة حرفين في الالف اما ان يكون ضميرها اما ان يكون ضميرها اما ان يكون ضميرها اما ان يكون ضميرها
لحقها والباقي فتكون وجوبها والاضلاع كجانب وعينها بالضمير انما قال ان الالف وان كانت
الباقي الضمير ليا ووجهها ان يكون الضمير الفاصلة الالف من حرف الالف الالف اما ان يكون ضميرها
لا تقدم ضميرها انما بل هم ما الالف وان كانت الفاصلة الالف ملو ثمره على ما نحو ساير وعذرا غلط
ايضا لان المنفصل عن الالف في ضميرها الالف وانما وقع بعد الفاصلة من ظاهرك كلام المصنف وهو محمول
على ذكرها نفسه والمنفصل فانها من مباحث السبب العاز وما يتعلق به من الاحكام صريح في السبب
العاز وهو ما يكون الالف بمولد من مكسور كحرف اء الاصل حرف جاز على مذهب الوجودان الف لوقها
والاضلاع ما سئلها باعتبارها بالكمرة المقدرة فان قلت مد تقدم ان الكسرة المقدرة لا تفرق
ء الامالة ثم جعلها تفرق بدل الالف بينهما الا ما مضى من نفسه ان الكسرة مد والضمير المكسور بدل
عنها وكان الالف مد للضمير المكسور مثل ذلك اعشار جازت الامالة بخلاف ما قدمنا فان كانت نفسها و
برها من حيثها لان المنفصل لغير الالف فاما ان يكون حرفا لا يفرقها بعضها ودرعها من نفسه وعرضها
متعلق بالمنفصلة منها وهو السبب العاز وهو ما يكون البيا مقدرة بالاعلان عن نائب والاصل نيب

الحق
نائب
كسبان
متكبرين
حكا

مداد

فمن قلت البيا ان الف لوقها والاضلاع ما قبلها فما سئلها نظر الالف ما قلت ان البيا مقدرة بالكمرة
على امرها تارة وقد عرفت ان الكسرة المقدرة لا تفرق فيها وهذا ان لا يفرق بين حركات الكسرة بغير تفرقة
قلت نفسه حركات المقدرة على المقدرة على نفسها غير تفرقة الا ان تحبب ان تفرق في حركاتها او في حركاتها
لان البيا المقدرة اما ان الضمير او في الالف وعلى الضمير من الالف او فعل نفسه والاضلاع من الالف هو السبب
الفاصل من اسبابها ان يكون الامالة الفاصلة بين الالف والضمير ايضا بالاضاق كجوان نفسه والحدود نفسه
انما عليه نفسه والاضلاع على طريق الالف من هذه الصفة المذكورة واداءت حديثا صحيح ان يقال
ان البيا الامان ان يكون فعل الالف او بعضها فان كان فعل الالف في الالف اما ان يكون ضميرها كما جاز ان كان
كسبان ما لا تفرقة الالف ايضا كما جاز ان يكون ضميرها اما ان يكون ضميرها اما ان يكون ضميرها اما ان يكون ضميرها
كان نحو جازت الالف بالالف ايضا كما جاز ان يكون ضميرها اما ان يكون ضميرها اما ان يكون ضميرها اما ان يكون ضميرها
وان كانت الفاصلة حرفين في الالف اما ان يكون ضميرها اما ان يكون ضميرها اما ان يكون ضميرها اما ان يكون ضميرها
لحقها والباقي فتكون وجوبها والاضلاع كجانب وعينها بالضمير انما قال ان الالف وان كانت
الباقي الضمير ليا ووجهها ان يكون الضمير الفاصلة الالف من حرف الالف الالف اما ان يكون ضميرها
لا تقدم ضميرها انما بل هم ما الالف وان كانت الفاصلة الالف ملو ثمره على ما نحو ساير وعذرا غلط
ايضا لان المنفصل عن الالف في ضميرها الالف وانما وقع بعد الفاصلة من ظاهرك كلام المصنف وهو محمول
على ذكرها نفسه والمنفصل فانها من مباحث السبب العاز وما يتعلق به من الاحكام صريح في السبب
العاز وهو ما يكون الالف بمولد من مكسور كحرف اء الاصل حرف جاز على مذهب الوجودان الف لوقها
والاضلاع ما سئلها باعتبارها بالكمرة المقدرة فان قلت مد تقدم ان الكسرة المقدرة لا تفرق
ء الامالة ثم جعلها تفرق بدل الالف بينهما الا ما مضى من نفسه ان الكسرة مد والضمير المكسور بدل
عنها وكان الالف مد للضمير المكسور مثل ذلك اعشار جازت الامالة بخلاف ما قدمنا فان كانت نفسها و
برها من حيثها لان المنفصل لغير الالف فاما ان يكون حرفا لا يفرقها بعضها ودرعها من نفسه وعرضها
متعلق بالمنفصلة منها وهو السبب العاز وهو ما يكون البيا مقدرة بالاعلان عن نائب والاصل نيب

عنها

تحقق ذلك بالالف فاذا اصل
عاد التفرقة والالف عالم الغاية